

ماكغورك ومالي لإدارة الأمن القومي الأميركي في ملفي الشرق الأوسط وإيران

التحول من الضغوط القسوى على إيران إلى الصرامة الأشد مع تركيا



إدارة جديدة أم حكومة «أوباما 3»

حسام الدين أشنا، في تغريدة له على حسابه على تويتر أن تعيين مالي "هو خطوة تحمل رسالة واضحة حول توفّر توجهه فاعل لحل سريع ومؤثر للنزاع".

وفي الطرف المقابل من المعادلة، يواجه بايدن تحديات كبيرة قد تعيق عودته إلى اتفاق العام 2015 دونما شروط إضافية. أهم هذه المعوقات تأتي من معارضة قوية للحزب الجمهوري الأميركي لعودة غير مشروطة إلى اتفاق غير متكامل كانت واشنطن قد انسحبت منه في العام 2018، إلى جانب معارضة بعض أطراف الحزب الديمقراطي، وكذلك عدد من الدول الأوروبية، والخليجية، والإقليمية، وفي المقدمة إسرائيل. إلا أن إدارة بايدن قد تستغل الشروط الصعبة التي وضعها ترامب من أجل الحصول على تنازلات جوهرية وعميقة من طهران، خاصة في ما يتعلق ببرامجها للصواريخ الباليستية وسياساتها الإقليمية الرامية إلى تقويض الاستقرار في دول الجوار. وفي الشرق الأوسط عموماً.

ومن اللافت أن موقف مالي من نظام الولي الفقيه، والباب الذي تركه مورابا من سياسات طهران الخارجية، يتناقض مع ما سجله عن مشاهداته للوضع في اليمن حين زاره في العام 2019 على رأس وفد من الباحثين الأميركيين ضمن "مجموعة الأزمات الدولية" غير الحكومية. وقد صرح حينها قائلاً "إن الميليشيات الحوثية تبني شيئاً مشابهاً لدولة بوليسية ظهرت ملامحها من خلال قبضتها المحكمة على صنعا"، منوهاً إلى أن "المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون تشهد حالة من البؤس يمتد إلى ما هو أبعد من تصنيف الأمم المتحدة للأزمة الإنسانية في اليمن كاسوأ أزمة إنسانية عرفها العالم".

الدولية I+5 التي أنجزت الاتفاق النووي مع إيران، والذي حمل اسم "خطة العمل الشاملة المشتركة".

موقف مالي من إيران واضح، فهو المدافع القوي عن التقارب مع الجمهورية الإسلامية، ناهيك عن كونه معارضاً إستراتيجياً للضغوط القسوى التي اتبعتها الإدارة الأميركية في عهد ترامب ضد إيران. وكان مالي قد وقف بشدة ضد عملية اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده، وعارض الشروط الـ12 التي أقرها وزير الخارجية الأسبق، مايك بومبيو، لرفع العقوبات عن طهران.

بايدن يواجه تحديات كبيرة قد تعيق عودته إلى الاتفاق النووي، أهمها المعارضة القوية للحزب الجمهوري الأميركي

ونظراً لهذا التوجه الذي عُرف به مالي، تتردد الكثير من الأسئلة عن مستقبل السياسة الأميركية في ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، والعقوبات الأميركية على طهران، وكذلك الموقف من التخصيب النووي ذي الأهداف التسليحية، ومن الدعم المتواصل للميليشيات المنظمة التي يمولها ويديرها الحرس الثوري الإيراني.

أما طهران، فقد سارعت في الترحيب بتولي مالي لهذا المنصب كونه يحمل العديد من الدلالات الإيجابية منذ وصول الرئيس بايدن إلى الحكم، بينما اعتبر المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني،

كان شيوعي الهوى ومؤمناً بحركات التحرر التي نشأت في الستينيات

والسبعينات من القرن الماضي، بما فيها الحركات الفلسطينية. أما والدته، باربرا سيلفرشتاين، فهي من سكان نيويورك، عملت مع وفد الأمم المتحدة لجهة التحرير الوطني الجزائرية. في العام 1969، نقل مولي الأب عائلته، بمن في ذلك ابنه روبرت، إلى فرنسا، حيث أسس المجلة اليسارية "أفريكاسيا" التي عُرفت في ما بعد باسم أفريقيا - آسيا. عاشت عائلة مالي في فرنسا حتى العام 1980، عندما أصر الرئيس الفرنسي آنذاك، فاليري جيسكار ديستان، بإبعادها من فرنسا إلى الولايات المتحدة بسبب العداء الذي يكنه سايمون مالي للفكر الرأسمالي الغربي وإسرائيل.

أما الابن، روبرت مالي، الذي شُبه في الولايات المتحدة، فقد تدرّج في العمل السياسي إلى أن تولى منصب مساعد خاص للرئيس بيل كلينتون، للشؤون العربية الإسرائيلية، كما كان عضواً في فريق السلام الأميركي وساهم في تنظيم قمة كامب ديفيد في العام 2000.

وعند وصول الرئيس جورج دابليو بوش إلى البيت الأبيض في العام 2001، غادر العمل الحكومي ليتفرّغ للعمل الأكاديمي البحثي، وأصبح مدبراً لبرنامج شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "مجموعة الأزمات الدولية" للدراسات. إلا أنه عاد للعمل ضمن الإدارات الأميركية الرسمية بدعوة من أوباما، ليتسلم منصباً رفيعاً في مجلس الأمن القومي مستشاراً للرئيس في ملف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج، ثم بصفة المسؤول عن ملف داعش في المجلس في الفترة 2014 - 2017، وفي العام 2015 حيث كان يشغل منصب المفاوضات الرئيس ضمن المجموعة

سجناء أميركيين من سجن "إيفين" في طهران، كان من بينهم مراسل صحيفة "واشنطن بوست"، جيسن رضائيان. ما ميّز ماكغورك أنه كان باستمرار مرشحاً مقبولاً لمناصب حساسة في الحكم من قبل الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين في أن: فقد عمل تحت إدارة الرئيس الأسبق جورج دابليو بوش، في موقع المساعد الخاص للرئيس ومدير شؤون العراق وأفغانستان في العام 2005، وكان أول من دعا إلى تغيير جذري في السياسة الأميركية تجاه العراق، وروّج لفكرة زيادة العديد من القوات هناك والتي بدأت تتخذ ابتداءً من شهر يناير للعام 2007.

واتسمت سياساته بالذكاء السياسي اللازم لخوض المفاوضات الصعبة، ولإسما تلك التي خاضها مع إيران للإفراج عن الرهائن. ومعرفته للغات المنطقة من العربية والفارسية أتاحت له الاندماج المباشر والفهم العميق لتقلبات وذهنية أهل المنطقة، الأمر الذي يسّر له التواصل مع السكان المحليين وإقامة الحوارات بشكل تلقائي، وإنجاز الصفقات السياسية عبر الأطراف المعنية دونما وسيط.

ويرتبط ماكغورك بعلاقة قوية مع الكرد في شمال سوريا والعراق، وكان من أشد المعارضين للاسحاب الأميركي من شرق الفرات كما أراده ترامب، وكارها بشدة لفكرة ترك الحلفاء الكرد للجبهة بعد أن قاتلوا إلى جانب القوات الأميركية والتحالف للقضاء على تنظيم داعش. وجاهر برفضه لتخلي بلاده عن الكرد، ما دفع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى أن يتهمه في تصريح علني بالعداء لتركيا، حيث صرّح "ماكغورك يدعم بوضوح حزب العمال الكردستاني ووحدها حماة الشعب الكردية في سوريا؛ إنه يعمل ضدنا".

ويبدو أن التشدد الأميركي تجاه الأعمال العسكرية لتركيا خارج حدودها، والذي بدأ يظهر منذ الأسابيع الأولى لوصول بايدن إلى البيت الأبيض، كان له الدور الأكبر في اختيار ماكغورك لهذا المنصب الحساس والمؤثر في أن.

روبرت مالي: المبعوث الرئاسي الخاص للملف الإيراني كان من نصيب روبرت مالي، الذي تمت المصادقة على تعيينه ليتسلم الملف الأكثر تعقيداً وخطورة، ليس فقط بالنسبة إلى البيت الأبيض، بل لحكومات وشعوب العالم التي تتأثر سلباً بطموحات إيران في العسكرة النووية، وبحركات ميليشياتها المسلحة العابرة للحدود والمصنفة أميركياً على أنها منظمات إرهابية.

روبرت مالي محام أميركي، وخبير وباحث سياسي متخصص في حل النزاعات الدولية. ولد في العام 1963 لأب صحافي يهودي من أصل سوري ومصري المولد والنشأة، سايمون مالي، وقد

مع إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن تعيين أعضاء إضافيين في فريقه بمجلس الأمن القومي، في مقدمتهم بريت ماكغورك منسق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وروبرت مالي مبعوثاً أميركياً جديداً لإيران، وهو أحد مهندسي الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، تتضح معالم السياسة الخارجية الأميركية الجديدة. فبينما سنتهج سياسة التفاوض مع النظام الإيراني رغم انتقادات صقور اليمين المحافظ الذين يتهمون الدبلوماسية بالتساهل مع بلد عدو، فإن تعيين ماكغورك المعروف بعلاقته القوية مع الأكراد يشي باتخاذ واشنطن موقفاً أكثر صرامة تجاه تركيا.

من العام 2018، على خلفية قرار سحب القوات الأميركية من سوريا. وعلّق ترامب على استقالة ماكغورك في تغريدة على حسابه على تويتر "تم تعيين بريت ماكغورك، الذي لا اعرفه شخصياً، من قبل الرئيس أوباما في العام 2015، وكان من المفترض أن يغادر في شهر فبراير، لكنه قرر الاستقالة مسبقاً. إعلام الأخبار المفلّقة يحاول تضخيم الموضوع، على الرغم من أن القصة لا تستحق".

ماكغورك، وقبيل خروجه من عباءة إدارة ترامب، كان قد شغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون العراق وإيران، وأدار حينها مفاوضات سرية مع إيران ابتداءً من شهر أكتوبر 2014 أسفرت عن الإفراج عن أربعة

التشدد الأميركي تجاه الأعمال العسكرية المتنقلة لتركيا خارج حدودها، والذي بدأ يظهر منذ الأسابيع الأولى لوصول بايدن إلى البيت الأبيض، كان له الدور الأكبر في اختيار ماكغورك لهذا المنصب الحساس والمؤثر في أن



روبرت مالي

صرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

بدأت ملامح إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تتضح شيئاً فشيئاً إثر توالي تنبّيات الإسماء التي يرشحها الرئيس لتولي مناصب حكومية رفيعة. وقد أقر مجلس الشيوخ بالاعليبة تعيين فريق بايدن الذي سيتولى أعضاء ملف الشرق الأوسط بعامة وإيران بشكل خاص، في البيت الأبيض وفي وزارة الخارجية الأميركية.

ومن اللافت أن معظم الوجوه القيادية التي ستتصدر المشهد السياسي الأميركي في الفترة الرئاسية الحالية لبايدن ونائبته كاميللا هاريس، هي شخصيات عملت في مناصب موازية في إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما، ويستعيدونها اليوم بايدن في تشكيلته الحكومية وضمن الوكالات الأمنية والقومية، ما يشير إلى أن الاستراتيجيات التي سار عليها الرئيس أوباما يمكن إعادة تدويرها مع الإدارة الحالية. مع مراعاة التغيير الطفيف المطلوب لجعلها تتماشى مع الظروف الدولي الجديد الذي سيُعقد قولبتها سياسياً بالقدر الذي ينفي عن إدارة بايدن ما يتشاع عنها على سبيل التندر أنها حكومة «أوباما 3».

أما أبرز المناصب التي تمّ تثبيت مرشحها حتى الآن فهي: في مجلس الأمن القومي تم تعيين بريت ماكغورك منسقا لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ستركز مهامه الجديدة على إيداع المشورة بصورة مباشرة للرئيس بايدن في القضايا التي تتعلق بالأمن القومي والسياسة الأميركية الخارجية، وكذلك تنسيق السياسات التي سيعتمدها البيت الأبيض مع الوكالات الحكومية.

فمن هو بريت ماكغورك، وما هي أبرز المحطات في تاريخ خدمته العامة في الولايات المتحدة؟ بريت ماكغورك محام ودبلوماسي أميركي أسبق، آخر مناصبه الرسمية كان ضمن إدارة أوباما في فترته الرئاسية الثانية، حيث عينه في العام 2015 في منصب المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمكافحة تنظيم داعش، واستمر في هذا المنصب مع إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى أن استقال من العمل الحكومي في الشهر الأول

هل تزيح واشنطن بكين من المشهد السوداني

وأوضح "السودان في الفترة الانتقالية يسير بتوازن في علاقاته الخارجية وهذا ينطبق على العلاقات مع الصين".



هبة محمد علي
مديونية السودان
لصالح الصين بلغت 2.5 مليار دولار

وأشار أبوشامة إلى أن تولى جو بايدن، رئاسة الولايات المتحدة كغالب بتغيير توجهات سلفه ترامب الأكثر عدائية، وهذا التغيير سيمنح السودان فرصة مواصلة علاقته الجيدة مع الصين طالما هي ترضي في استثماراتها بمجال النفط.

ودرجت الصين على تقديم مساعدات إلى الدول الأفريقية الفقيرة، تتمثل في إعفاءات الديون، مقابل الاستحواذ على إنشاء المشاريع التنموية وتقديم القروض لإقامة المنشآت العامة.

وتهدف واشنطن دائماً إلى محاولة استغلال السودان لمزيد من الهيمنة الأميركية وتبعية البلاد للأسواق العالمية، حسب تعبيره.

وتابع "في المقابل، الصين تتوفر لها ميزات تجعل من الصعب إلزاحتها عن المشهد في أفريقيا والسودان بصفة خاصة، فهي تملك اقتصاداً قوياً ولا تتدخل في شؤون البلدان التي تتعامل معها".

ويرى عدد من المحللين أن التقارب الأميركي مع السودان لن يكون له تأثير في علاقات الأخيرة بالصين، باعتبار أن بكين دائماً ما قدمت مشاريع تنموية ذات جدوى للخرطوم، ولم تكن ذات يوم مهمة بمن هو في السلطة بقدر ما تبحث عن مصلحة الطرفين.

وعن شكل المنافسة بين بكين وواشنطن على الكعكة السودانية، رأى السفير السابق ومدير إدارة الأميركيين بوزارة الخارجية السودانية الرشيد أبوشامة، أن التقارب الأميركي لن يؤثر على علاقة السودان بالصين.

بشكل عام والسودان بشكل خاص، ظل يأخذ طابعاً عسكرياً في ما يشبه "عسكرة صراع الأسواق"، ف"السلاح والتدريب" هما مدخل الولايات المتحدة لهذه الدول.



الخرطوم محطة أفريقية مهمة بالنسبة إلى الدول الكبرى

15 مليار دولار، بحسب آخر إحصائيات حكومية. ورأى الخبير السياسي والأستاذ بعد من الجامعات السودانية حاج حمد محمد، أن التوجه الأميركي نحو أفريقيا

التي تتنوع بين البترول والغاز الطبيعي والمعادن وعلى رأسها الذهب، علاوة على امتلاك السودان أراض زراعية شاسعة وثروة حيوانية ضخمة، تنتظر الاستغلال. وبدأت وتيرة العلاقات السودانية

الأميركية منذ أكتوبر الماضي، تتجه إلى تحسن كبير، بحسب الخطوات التي تمت من الجانبين، ولعل أبرزها إزالة اسم السودان من قائمة الإرهاب، علاوة على توسط إدارة دونالد ترامب في الاتفاق على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والخرطوم.

ولم يقتصر الأمر على الجوانب التي المغايل، لطالما اعتبرت الخرطوم محطة أفريقية مهمة بالنسبة إلى الصين، وقامت الأخيرة بتنفيذ مشاريع اقتصادية كبيرة في السودان لاسيما في قطاع النفط والإنشاءات.

وأوضحت وزيرة المالية السودانية المكلفة هبة محمد علي، في تصريحات صحافية، أن "مديونية السودان لصالح الصين بلغت 2.5 مليار دولار". فيما تقدر استثمارات الصين في السودان بنحو

الخرطوم - كان الطريق ممهداً أمام الصين طوال سنوات حكم الرئيس السوداني المعزول عمر البشير (1989 - 2019) للعمل مع حكومة الخرطوم كحليف.

واستفادت بكين آنذاك من تباعد نظام البشير عن الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، منذ أن وضعت الإدارة الأميركية السودان في قائمة "الدول الراعية للإرهاب" قبل نحو 28 عاماً، وما تبع ذلك من عقوبات سياسية واقتصادية فرضت على الخرطوم عزلة دولية.

إلا أنه مع عزل البشير في أبريل 2019، وما تلا ذلك من تقارب بين واشنطن والخرطوم عقب إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في أكتوبر 2020، والدعم الأميركي والأوروبي للحكومة الانتقالية، أُلحقت هذه المتغيرات على إحداث تغيير في المعادلة.

ويرى مراقبون أن تغيير المعادلة لا يعني بالضرورة إشعال المنافسة لدرجة الصراع بين واشنطن والصين على هذا البلد الأفريقي الغني بالموارد الطبيعية